ملف القدس

إدوارد سعيد*

وضع القدس ومستقبل عملية السلام

مضى خمسة عشر عاماً على هذه المقالة التي كتبها إدوارد سعيد عن الوضع في مدينة القدس، إلاّ إن دقّته في وصف حال المدينة تبقى لافتة، على الرغم من التدهور الهائل الذي لحق بها خلال هذه الفترة. بل إن اللافت أكثر من البصر الثاقب لسعيد حيال نيات إسرائيل في القدس هو عمق فهمه منهج العمل الذي اتّبعته إسرائيل منذ سنة ١٩٦٧؛ ذاك المنهج الذي يتمثل أولاً في بناء تصوّر لما تريد أن يصدقه العالم، ثم العمل بكل عزيمة وتصميم على تحويل تلك الرؤيا إلى واقع. هكذا سبقت سياسةُ الإعلان التغيرات الفعلية على الأرض، وكان الجهر بالقدس "عاصمة أبدية موحدة" لإسرائيل، وترسيخ هذه الفكرة عبر الأقنية الكثيرة المتاحة، طليعةَ العمل الفعلي لتحويل هذه الرؤيا إلى واقع؛ ذاك العمل الذي اشتمل على ابتلاع القدس العربية، وتحويل سكانها، من خلال تكثيف الاستيطان، إلى أقلية حتى في الشطر الشرقي من المدينة، وفصلها عن محيطها في الضفة الغربية. ولا تزال هذه الأعمال مستمرة منذ ما يزيد على أربعة عقود، غير أن الشرط المسبق لنجاحها كان سياسة الإعلان التي لخصها سعيد على نحو دقيق. فعلى الرغم من الحديث الفارغ كله عن "الدعاية الصهيونية"، إلاّ إنه قلّما كُتب شيء بمثل هذه البصيرة التي امتلكها سعيد بشأن الترابط الوثيق بين الجوانب الخطابية والفعلية في السياسات الإسرائيلية.

ومما يستحق التشديد عليه أيضاً، ذلك الغضب الذي لا يكاد يخفى في مقالة سعيد حيال عجز القيادات الفلسطينية والعربية، سياسياً وفكرياً على حد سواء، عن بناء رؤيا للقدس يمكن أن تقف إزاء قدس يهودية تاريخية تعود إلى إسرائيل على وجه الحصر. وهذا البكم، وهذا العمى عن أهمية امتلاك رؤيا وإبرازها واضحة للعالم، كثيراً ما كانا مصدر إحباط لإدوارد سعيد الذي ما انفك ينبّه إلى أهمية أن يكلّم الفلسطينيون العالم بوضوح عن أهدافهم وآمالهم ورؤاهم وفهمهم للتاريخ. والمحزن، أن الأعوام التي تلت وفاته في سنة ٢٠٠٣ قلّما شهدت تحسناً على هذا الصعيد: فما من إفصاح مطلقاً عن أي رؤيا عربية تجاه القدس، أَكانت لدى المجتمع المدني الفلسطيني، أم لدى مئات الوزراء والموظفين الكبار في "السلطتين الفلسطينيتين" الواهيتين في رام الله وغزة، فضلاً عن الأنظمة الأوتوقراطية التي ابتُلي بها العالم العربي من المحيط إلى الخليج.

وما يستوقف أيضاً، أن نقد سعيد "عملية السلام" الهزلية كان في محله، على الرغم من مرور خمسة عشر

(*) المصدر: خاص. ورقة أُلقيت في مؤتمر عن القدس عُقد في لندن في ١٥ – ١٦ حزيران/يونيو ١٩٩٥، ونُشر منها نسخة مختصرة في *Journal of Palestine Studies*, vol. XXV, no. 1 (Autumn 1995), pp. 5-14، وتنشر هنا كاملة لأول مرة.

ترجمة: ثائر ديب.

عامـاً علـى كتابته. فمعظم ما يحذر منه في المقالة حلّ بالقدس، بل إن الأمور تزداد سـوءاً بمرور الوقت، إذ بدلاً من أن تقرّب هذه العملية السـلام العادل، فإنها زوّدت الاحتلال الإسـرائيلي والمشـروع الاسـتيطاني بمزيد من التمكين، وأتاحت لإسـرائيل إحكام قبضـتها على القدس. غير أن لا شـيء يمنع الفلسـطينيين والعرب، كما يشير سـعيد، من أن يعاودوا القتال على جبهة المعلومات، لا بشـرح فداحة ما ترتكبه إسـرائيل في القدس فحسب، بل أيضـاً ببناء رؤيا أصـحّ لما كانت عليه القدس، وما هي عليه الآن، وما يمكن أن تكون عليه. كان ذلك صحيحاً في سنة ١٩٩٥، ولا يزال صحيحاً اليوم. ■

رشيد الخالدي

* * *

في أيار/مايو ١٩٩١ دعتني جامعة كيب تاون لإلقاء محاضرة في إطار محاضرات ت. ب. ديفي[١] عن الحرية الأكاديمية، والتي، كما يشير عنوانها بصورة عامة، كان القصد منها المطالبة بتلك الحرية، في وقت لم تكن متوافرة إلاّ بنسبة ضئيلة جداً. فالتفرقة العنصرية (الأبارتهايد) كانت لا تزال قائمة، على الرغم من الإفراج عن نلسون مانديلا قبل بضعة أشهر بعد أن أمضى حكماً بالسجن ٢٧ عاماً، كما أن مقاطعة جنوب إفريقيا أكاديمياً وثقافياً كانت لا تزال سارية، ولهذا، كان عليّ أن أستأذن لجنة من المؤتمر الوطني الإفريقي بخرق المقاطعة، فأذنت لي في الحال. وبعد رحلة منهكة من نيويورك، وصلنا، زوجتي وأنا، إلى جوهانسبورغ في زيارة قصيرة قبل أن نواصل طريقنا إلى كيب تاون. وحين كنّا في جوهانسبورغ استضافتني جامعة ويست ووترز لاند والمؤتمر الوطني الإفريقي، الأمر الذي قادنا إلى زيارة المركز الرئيسي للمؤتمر الوطني الإفريقي، وكان آنئذٍ في مبنى شِلْ (Shell Building) في وسط البلد. وقد جرت مناقشات وحلقات بحث عديدة ساهمتُ فيها، نظراً إلى ما بدا من اهتمام شديد بالقضية الفلسطينية، وطبعاً، أسعدني ما ألزموني إياه، لكني لم أستطع لقاء مانديلا إلاّ فترة وجيزة جداً، إذ إنه كان آنذاك في قلب الجهود الوطنية والدولية المبذولة لتخليص جنوب إفريقيا من نظام التفرقة العنصرية، وتحويلها إلى دولة جديدة غير عنصرية. بعد لقائنا مانديلا جرى اصطحابنا إلى المكتب المجاور للقاء رفيقه وولتر سيسولو[٢] الذي أمضى في السجن فترة طويلة جداً، شأنه في ذلك شأن مانديلا، وأُفرج عنه مؤخراً. وقد أمضيتُ مع سيسولو نحو ساعة من الوقت نناقش تاريخ كفاح المؤتمر الوطني الإفريقي الذي كان آنئذٍ في صعود لأول مرة في تاريخه، وكان ذلك النقاش بالنسبة إليّ بالغ الكشف بما اشتمل عليه من نقاط اختلاف وتشابه مع الكفاح الفلسطيني الذي لم يكن في صعودٍ آنئذٍ، شأنه الآن. غير أن دفء استقبال سيسولو وحرارته أفسدهما قليلاً وجود نسخة من كتاب تيدي كوليك[٣] الذي يتحدث فيه عن نفسه وعن القدس، على إحدى المناضد. ولم ألمح أي كتاب سواه، ولذلك لم أكن مخطئاً، كما أحسب، حين استنتجتُ أن سيسولو يريد بذلك شيئاً ما، وأنني المقصود بهذا الشيء. وقد ذكرت بعد الزيارة ما شعرتُ به من نفور سبّبه كوليك ـ الذي يمثل بالنسبة إلى معظم الفلسطينيين رمزاً لسياسة الضمّ الإسرائيلية ـ أمام واحدة من مستشاري سيسولو، وهي أكاديمية شابة كانت أخذت لي المواعيد مع المؤتمر الوطني الإفريقي، وقد أربكتها هي أيضاً رمزية كتاب كوليك، وقالت إنها ستحقق في الأمر. وأعلمتني لاحقاً أن سيسولو كان يريد أن يشعرني بمزيد من الطمأنينة بوضعه كتاب كوليك كي أراه، لأن كوليك، كما قال، يمثل الليبرالية

والتعاون العربي ـ اليهودي، وأن ما أراده سيسولو هو أن يُظهر دعمه تلك العملية.(٤)

لم أرَ سيسولو ثانية، للأسف، ولم تُتح لي الفرصة كي أُعلمه، على سبيل المثال، أنه لم تكن قد مضت بضعة أيام على احتلال إسرائيل المدينة القديمة في مطلع حزيران/يونيو ١٩٦٧، حين طرد كوليك، مع موشيه دايان، نحو ألف فلسطيني من بيوت أجدادهم في حارة المغاربة، وسوّيا بيوتهم بالأرض كي تقوم مكانها الساحة العامة التي تمتد الآن أمام الحائط الغربي، وتغدو تلك المنطقة "Arab-rein"، أي يهودية صرفاً.(٥) وكان الصحافي الأميركي دونالد نيف في كتابه "محاربون من أجل أورشليم" (١٩٨٤) وصف هذا الحدث وصفاً رائعاً، مع أنه يوقع القشعريرة في الجسم إذ يرد في سياق حرب ١٩٦٧. وفي أثناء وجودي في جنوب إفريقيا سمعت عن تكتيكات مماثلة استخدمها الموظفون الأفريقانيون (Afrikaaners)(٦) في وسط كيب تاون، الذي كان فيه من قبل أعداد كبيرة من السود والملونين، دُمّرت أحياؤهم، ونُقِلَت مساكنهم إلى النواحي، كي يمكن لقلب المدينة أن يغدو أبيض صرفاً. فما بال سيسولو، بدلاً من القبض على هذا الشيء الشبيه أشدّ الشبه بماضي كوليك، يتمسك بصورة كوليك المسوَّقة دولياً بعناية بصفته إنسانياً، وليبرالياً، وداعية سلام، وشخصاً حبّبته حكمتُه وأسلوبه الارتجالي إلى العالم، وهي الصورة التي جعلته رمزاً طاغياً للقدس. صحيح أنها قدسٌ تسيطر عليها إسرائيل، لكن ذلك لا يهمّ، فما يهمّ هو أنه كان عمدة الجميع، وأن العالم بأسره أجلّه بصفته كذلك، حتى سيسولو والمؤتمر الوطني الإفريقي.

لا حاجة بي هنا إلى أن أتوقف طويلاً عند الحدة والمفارقة التي يتردد فيها صدى هذا الحدث في الذهن ونحن ننظر في وضع القدس الحالي ومستقبل عملية السلام، ففي سنة ١٩٩١ كان مضى على ضمِّ إسرائيل القدس ٢٤ عاماً، وكانت قد تدخلت بشدة في طوبوغرافيتها، وبيئتها، وهالتها التاريخية، وغيّرتها بالقوة، وعبثت بها ديموغرافياً. غير أن ما وصل إلى العالم الخارجي من هذا التاريخ الكريه كان مجرد رمز بهيج لمشروع إنساني رائد، الأمر الذي لا يفضي إلاّ إلى أقل القليل عما فُعل بالقدس، وعمّا أُجبر الفلسطينيون الذين كانوا يشكلون الأكثرية في الجزء الشرقي من المدينة على تحمّله من خسارة ومعاناة عظيمتين. وأول ما ينبغي أن يُلْحَظ إذاً لا يقتصر على تمكّن إسرائيل من أن تفعل ما فعلته على الرغم من مقاومة واحتجاج دوليين أوليين ـ فثمة في النهاية عدد من قرارات الأمم المتحدة التي احتجت على الإجراءات وحيدة الجانب التي اتخذتها إسرائيل في القدس ـ بل يتعداه إلى تمكّنها أيضاً من أن تنقل للعالم أن ما فعلته بمثل هذا الحسم يُبطل ويلغي تلك الاعتراضات الهزيلة التي كان يمكن أن تردع أي أحد آخر، أو توقفه تماماً. وهذه علامة على مدى جدية إسرائيل إزاء ما تقوم به في القدس، والذي يرمي إلى تحويلها من مدينة متعددة الثقافات والأديان إلى مدينة يهودية أساساً مع سيادة إسرائيلية حصرية؛ أمّا ما فعلته لتحقيق ذلك فتمثّل في إسقاط فكرة عن المدينة لم تناقض تاريخها فحسب، بل واقعها المعاش أيضاً، وحوّلته إلى ما بدا كأنه واقع أساسي "أبدي" وموحَّد في حياة يهود العالم. ولو لم تفعل ذلك، بالإسقاطات والمعلومات أولاً، لما استطاعت بعدئذٍ أن تواصل ما قامت به على الأرض، خلال الأعوام الثمانية أو التسعة الماضية، من تحويل معماري وديموغرافي وسياسي كثيف متوافق مع الصور والإسقاطات.

وهذه العملية من الإسقاط أولاً، ثم البناء والإحلال، لا تزال مستمرة حتى هذه اللحظة، وكانت بدأت في سنة ١٩٤٨ فيما كان يُعرف آنذاك باسم القدس الغربية، ذلك الجزء من المدينة الذي ولدتُ فيه وترعرعتُ لفترة. ومن المهم جداً أن أذكر هنا بأن "كثيراً مما شاع النظر إليه اليوم على أنه 'القدس الغربية الإسرائيلية' كان مؤلفاً في الحقيقة من أحياء عربية قبل قتال ربيع سنة ١٩٤٨، حين طُرد ٣٠,٠٠٠ شخص، أو فرّوا من أحياء مثل البقعة (الفوقا والتحتا)، والقطمون، والطالبية، وذلك قبل

عدة أشهر من إخراج نحو ٢٠٠٠ يهودي بالقوة من الحي اليهودي في المدينة القديمة"، كما يذكر رشيد الخالدي في محاضرة أنطونيوس لسنة ١٩٩٠ في كلية سانت أنطوني.

آخر مرة كنت في الطالبية، قبل أن أعود إليها في زيارة في سنة ١٩٩٢، كانت في أواخر سنة ١٩٤٧ قبل ٤٥ عاماً؛ ففي الطالبية كان بيت أسرتي ولا يزال، وقد بقي ابن عمتي الأكبر يوسف في ذاك البيت حتى الشطر الأول من السنة التالية، عندما وجد أنه من الصعب، مع زوجة شابة وحامل، أن يدخل ويخرج من الطالبية التي كانت في منطقة أُخرى غير منطقة عمله قرب التقاء أسوار المدينة القديمة بين الباب الجديد وباب الخليل وطريق ماميلا. فانتقل إلى بيت مستأجر في البقعة، وبقي هناك حتى أواخر نيسان/أبريل، حين غادر مع زوجته إلى لبنان عن طريق الأردن، ذلك بأنه لم يَعُدْ من الممكن العيش في المنطقة مع إطلاق النار وتفجير القنابل في الليل بغية إثارة هلع المقيمين الفلسطينيين العُزَّل في معظمهم، وغير المُنظَّمين على الإطلاق. وقد أرعبت مجزرة دير ياسين في ٩ نيسان/أبريل الجميع، أمّا سقوط حيفا وخروج الفلسطينيين منها لاحقاً في ذلك الشهر فبثّ الذعر في كل مكان. وقد قال لي يوسف بعد بعض الوقت إن ما زاد الطين بِلّةً هو مغادرة الزعماء الفلسطينيين في آخر نيسان/أبريل، تاركين أناساً مثله عرضة لأشد الأخطار، ولا سيما أن دوريات الهاغاناه راحت تظهر في شوارع القدس الغربية بصورة دورية منذ أوائل الربيع معلنةً في مكبرات الصوت أن على المقيمين أن يغادروا، حتى كادت المنطقة بأسرها تقع بيد القوات اليهودية. ولم يكن ثمة حماية أو إحساس بأن حكومة الانتداب قادرة على فعل الكثير، مع أنها كانت لا تزال مسؤولة اسمياً عن توفير القانون والنظام، وبدا أنها هي أيضاً تركت الفلسطينيين لأعدائهم الصهيونيين المنظَّمين والمدججين بالسلاح. وقال لي ابن عمتي أيضاً أنه طلب من قريب لنا أن يبقى في بيت البقعة في حين يأخذ هو زوجته إلى مكان آمن، وفي هذه الأثناء اقتحمت قوات الهاغاناه البيت، ووجدت بارودة صيد ابن عمتي هناك، فانهالت بالضرب على قريبه السيئ الحظ، ثم سجنته ستة أشهر، وصادرت البيت بكل بساطة.

لم يُتَح قط لشيء من تاريخ الخسارة والحرمان الملموس هذا أن يدخل السجلات الرسمية لحرب استقلال إسرائيل، كما دُعيت بكل قسوة، ولم يسمع العالم، طبعاً، إلاّ قليلاً مما قاله أمثال ابن عمتي الذين غرقوا بعد سنة ١٩٤٨ في كفاح يومي من أجل البقاء في بيئات جديدة، معادية في الغالب. وسرعان ما حازت أورشليم وإسرائيل قدراً كبيراً من استحسان العالم بعد سنة ١٩٤٨، وباتت المدينة، في هذه الرواية التي أُجيزت، أشهر مدينة في بلدٍ راح يُنظر إليه، ويُحتفى به، ويُحيّى، ويوصف بكل الصفات الحميدة باعتباره واحداً من أعظم إنجازات ما بعد الحرب [العالمية الثانية]، شأنه في ذلك شأن خطة مارشال وإعادة بناء أوروبا واليابان. فإسرائيل جعلت الصحراء خضراء، وزرعت الأرض اليباب، وأعادت تخطيط المكان، وأوجدت ديمقراطية، وأقامت في القدس الغربية نصباً تذكارياً للمحرقة، وبنت عاصمتها التشريعية، الكنيست. ولم يتبقّ إلاّ أن يقوم جيل لاحق من الإسرائيليين، أولئك الذين دُعوا بالتصحيحيين، مثل بِني موريس وتوم سيغِف وآخرين، بكشف بعضٍ من تكلفة إقامة إسرائيل، تلك التكلفة التي وقعت أساساً على كاهل الفلسطينيين الصامتين وغير المسموعين. بل إن شيئاً من السجلات السرية الإسرائيلية الخاصة بسنة ١٩٤٨ لم يخضع لأي تمحيص قبل العام الفائت [١٩٩٤]، والذي تبيّن أنه يحكي أيضاً حكاية سياسات مُبَرْمَجَة ومصمَّمة لإزالة الفلسطينيين، ومحو أثرهم رسمياً، والانتهاء بهم إلى حالة من عدم الوجود القانوني والمؤسساتي.(٧)

غير أن من علائم الضعف الفلسطيني، بل العجز الجماعي الفلسطيني، أن الفلسطينيين أنفسهم لم يحكوا حكاية ضياع القدس في السنتين ١٩٤٨ و١٩٦٧، بل إن الحكاية المجتزأة لذلك الضياع ـ إذا ما حُكيت ـ اقتصرت على إسرائيليين متعاطفين أو

غير متعاطفين، وعلى أجانب. بعبارة أُخرى، لم يتوقف الأمر عند غياب أي سردية فلسطينية عن سنة ١٩٤٨ وما بعدها يمكنها على الأقل أن تتحدى السردية الإسرائيلية المسيطرة، بل تعداه إلى غياب أي تصور فلسطيني جماعي للقدس، منذ ضياعها الحاسم في سنة ١٩٤٨ ثم ثانية في سنة ١٩٦٧.

وبهذا أصل إلى الأمر الأساسي الذي أريده من تعليقاتي، وهو أن ألفت إلى هذا الفعل الاستثنائي تماماً من الإهمال التاريخي والسياسي الذي أدى إلى تجريدنا من القدس **قبل** وقوع الواقعة بزمن طويل.[٨] وإذ أصوغ مقولتي على هذا النحو، فإنني لا أريد أن أتهم، ولا أن أتفجع على ما جرى مما تتعذّر مداواة معظمه على الأغلب، لكن ما أريد قوله هو أننا إذا ما أردنا تقويم وضع القدس الحالي في عملية السلام، وإذا ما أردنا أن نفهم تماماً ليس فقط خطط إسرائيل ومنجزاتها في المدينة الشرقية منذ سنة ١٩٦٧، بل أيضاً ما بلغته الخطط والمنجزات الفلسطينية، فلا بد من أن نكون مهيئين للإقرار بأن ثمة تبايناً مذهلاً بين الطرفين في النزاع بشأن القدس. هذا ما كان صحيحاً من دون شكّ في سنة ١٩٤٨، ويؤسفني أن أقول إنه لا يزال صحيحاً بالقدر ذاته في سنة ١٩٩٥، على الرغم من زعمنا نحن الفلسطينيين أن لدينا ممثلنا الشرعي الذي انخرط منذ صيف سنة ١٩٩٣ في مفاوضات مباشرة مع إسرائيل بشأن المرحلة الانتقالية، وهي محادثات يُفترض بها أن تفضي إلى مفاوضات الوضع النهائي.

وأحسب أن ثمة حاجة إلى القول، مرة بعد مرة، إن هنالك حقاً للعرب الفلسطينيين في القدس ـ هو حق فعلي قائم على التاريخ والثقافة ـ ويجب ألاّ نألو جهداً في المطالبة به. غير أنه، في اعتقادي، لن يكون لهذه المطالبة أي قدر من الصدقية ما لم نفهم بدقة تاريخ خسارتنا بالتدريج للقدس، وننطلق منه بعيداً عن أي محاباة أو تحامل. عندها فقط يمكن أن نبدأ بتبيّن ما هو ضروري لدفع تلك المطالبة بشيء من الأمل بالنجاح. خذوا في حسبانكم أنه حين احتلت إسرائيل القدس الشرقية في أوائل حزيران/ يونيو ١٩٦٧ كان نحو ٧٠,٠٠٠ فلسطيني يعيشون هناك وفي القرى المجاورة. وكان نحو ٢٠٠,٠٠٠ يهودي يعيشون في القدس الغربية. وفي أواخر ذلك الشهر أزيلت الحواجز بين القدس الشرقية والغربية، وباتت الحدود البلدية للمدينة تحيط بمساحة قدرها ٢٨ ميلاً مربعاً [٤٥ كم^{2} تقريباً]،[٩] من ضمنها شطر المدينة الشرقي. وقد استولى كوليك على مجلس المدينة، وحُلّ شطره العربي على عجل، وبدأ لَحْمُ نصفي المدينة معاً بمرور الوقت. ومع أن عدد السكان الفلسطينيين تضاعف إلى نحو ١٥٠,٠٠٠ شخص في أوائل تسعينيات القرن العشرين، إلاّ إنه لم يُسمح لهم بالبناء على أكثر من ١٠ إلى ١٥٪ من الأرض. ويبلغ عدد اليهود الإسرائيليين في القدس الشرقية الآن [١٩٩٥] نحو ١٦٠,٠٠٠ شخص،[١٠] ويكاد ٩٠٪ من المباني الجديدة يكون لهؤلاء، أمّا العرب فليس لهم سوى ١٢٪ منها.[١١] وتجري عمليات مصادرة الأرض في القدس وحولها بصورة منهجية، وقد زادت مساحتها، وباتت المدينة محاطة بطوق من المستعمرات اليهودية الضخمة (شديدة البشاعة) التي تهيمن على المشهد، وتثير في الذهن فكرة مستفزة فحواها أن القدس مدينة يهودية، ويجب أن تكون كذلك، وستظل هكذا، على الرغم من وجود عدد كبير من السكان الفلسطينيين، لكنهم عاجزون ومطوَّقون.[١٢] وهذا ما دفع الجغرافي الهولندي يان دي يونغ إلى أن يكتب: "إن أولئك الذين يتوقعون أن تغطي خريطة القدس المعروضة على مائدة التفاوض [بشأن الوضع النهائي] قدس ما بعد سنة ١٩٦٧ فقط، ستدهشهم مفاجأة مذهلة، إذ من الأرجح أن تمتد من بيت شيمش وموديعين غرباً (في أواسط الطريق إلى تل أبيب تقريباً)، إلى بضعة كيلومترات من حلحول والخليل في الجنوب، إلى أبعد من رام الله في الشمال، إلى مسافة كيلومترات قليلة من أريحا في الشرق. وهذه المساحة الشاسعة التي اعتادت إسرائيل اعتبارها أورشليم المتروبوليتانية تبلغ نحو ١٢٥٠ كم^{2}، ويقع ثلاثة أرباعها ضمن الضفة الغربية."[١٣]

هكذا تشكّل القدس في شكلها الموسع الحالي (الذي لا يقل في المساحة إلاّ قليلاً عن المشروع الذي يصفه دي يونغ) ٢٥٪ من الضفة الغربية، ويعاني سكانها الفلسطينيون وضعاً شاذاً وغريباً تماماً فرضته عليهم إسرائيل. فعلى الرغم من أن هذه الأخيرة ضمّت القدس الشرقية، إلاّ إن سكانها من غير اليهود ليسوا مواطنين، ولا يمكنهم أن يصوّتوا إلاّ في الانتخابات البلدية، وهم يُصنَّفون قانونياً "أجانب مقيمين". وخلال المفاوضات الإسرائيلية ـ الأردنية ـ الفلسطينية المشتركة التي بدأت في واشنطن بعد مؤتمر مدريد (أواخر سنة ١٩٩١)، لم تسمح إسرائيل لأشخاص مقيمين في القدس بأن يكونوا أعضاء في الفريق المفاوض، بل إن مسألة تصويت الفلسطينيين المقيمين في القدس، أو عدم تصويتهم، لا تزال مسألة شائكة في المناقشات الدائرة الآن بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية بشأن الانتخابات.[١٤] ومن جهة أُخرى، فإن منع سكان غزة وبقية الضفة الغربية من دخول القدس يسبب لمعظمهم مشقة عظيمة لأن القدس الشرقية، كما تعلم إسرائيل جيداً، هي قطب رحى الضفة الغربية، وأن أي محاولة ترمي إلى تحصينها، وعزلها، وإدماجها نهائياً في خطة "الفصل" التي تسعى لها حكومة حزب العمل إنما تعني في الحقيقة بتر صلاتها الطبيعية مع بقية المناطق الفلسطينية، فضلاً عن فتح هوّة فاغرة بين هذه المناطق كفيلة بأن تُلحق بها ضرراً دائماً.

غير أن هذه بالضبط هي خطة إسرائيل، للأسف، وهي، في الحقيقة، اعتداء ليس على الجغرافيا فحسب، بل على الثقافة والتاريخ أيضاً، وعلى الدين طبعاً، ذلك بأن فلسطين التاريخية هي، بين أشياء أُخرى، خليط من الثقافات والأديان متماسك جداً، ومترابط كترابط أبناء الأسرة الواحدة، على بقعة الأرض ذاتها التي غدا فيها الجميع متآخين ومتوائمين. غير أن الرؤية الصهيونية في رأيي، بلغت من القوة، ومن نزعة النبذ الاجتماعي، إلى حد أنها استولت على أرض ثقافات وتقاليد متداخلة، وعلى ماضيها وراهنها المعاش كي تنتزع منطقة ومكاناً، وتقتطعهما، وتتملّكهما منفردة، وتؤكد أنهما لها وحدها. وهنا تشكّل القدس من جديد مثالاً ممتازاً لما أعنيه، فتاريخها المسجل يقارب ١٠,٠٠٠ عام لم يغب فيها حضورُ سلسلة تكاد تفوق الخيال من الفاتحين والقاطنين والتقاليد المتعايشة بانسجام حيناً، وبصورة محفوفة بالمخاطر حيناً آخر. وإنه ليصعب جداً أن يُقال الآن ـ بدقة وبإنصاف ـ إن التأثير المسيطر في المدينة كان يهودياً طوال هذه الفترة، فلا شك في أنه كان هناك وجود يهودي خلال الـ ٣٠٠٠ سنة الأخيرة، وأن مملكة يهودية قامت لفترة وجيزة قبل بداية الحقبة المسيحية وبعدها بقليل، وكانت عاصمتها في القدس، غير أن هنالك حضوراً إسلامياً أطول وأشدّ استمراراً، فضلاً عن حضور مسيحي شديد الكثافة من دون شك. وفي اعتقادي، فإن تخطي ذلك كله بالقول إن لليهود وحدهم الحق في السيادة الحصرية على المدينة هو فعل عنيد وعديم الإحساس لا بد من أن يفضي إلى نزع ملكية الآخرين جميعاً. وأرجو أن تلاحظوا أنني لا أُنكر مطلقاً ما قاله كثير من الباحثين والخبراء من أن القدس تشغل مكانة خاصة في الديانة والتراث اليهوديين، ربما تفوق المكانة التي تشغلها لدى أي جماعة أُخرى، لكن الإقرار بذلك لا يعني بأي حال من الأحوال أن لإسرائيل ـ التي هي في النهاية دولة حديثة قائمة في أواخر القرن العشرين ـ الحق في أن تقول إن القدس عاصمتها الأبدية الموحدة، وأن تقصي لا سكّان المدينة الفلسطينيين الحاليين فحسب، بل ماضيها المتنوع جداً، والمختلط كثيراً، واللافت إلى أبعد حد بتعدده الثقافي أيضاً.

وأنا أجد السجال بشأن ملكية القدس وتملّكها الفعلي منفّراً إلى أبعد الحدود، ولا نفع فيه، وهو محل اعتراض برمّته، إذ إنه يسيء إلى ذلك النبل الذي تتسم به هالة المدينة وعظمتها اللتان لا مثيل لهما، كما يسيء إلى تلك الأهمية الدينية، والثقافية، وحتى السياسية التي يتسم بها تاريخها بقوامه الغني الواضح.[١٥]

لكن علينا أن نقرّ أيضاً بأن القدس خاصة،

وفلسطين عامة، كثيراً ما أثارتا تصورات غير عادية جمعت بين الإصرار على حق أو زعم، على الرغم من انطوائهما على الإجلال، وبين الاستيلاء على القدس عنوة. فعلى سبيل المثال، فإن برنارد الكليرفي الطوباوي الذي كان يكرز في قلب الريف البرغندي، لم يشعر بأي تبكيت ضمير وهو يعلن مركزية فلسطين وضرورة قيام حملة تقطع عدة آلاف من الأميال لتملّكها. وقد فعل إسلام القرن السابع الشيء ذاته، مع أنه كان قريباً من فلسطين أكثر من الأوروبيين بكثير، إنما من دون ذلك الاحتقار الفظيع للآخر وشيطنته التي غالباً ما كانت علامة أوروبية فارقة. وكان يوري آيزنتسفايج، في دراسة ثاقبة للدور الذي تقوم به هذه المنطقة في المخيلة اليهودية، قد وصف التصورات والمخاوف والمباهج التي تَسِمُ الدور الذي تؤديه الأرض المقدّسة لدى اليهود في أوروبا.

غير أن التفحص بطريقة علمية للنمط الذي كان عليه الماضي، يختلف تماماً عن مواجهة تلك الضروب الفظّة من إقحام الحاضر، والتي قامت بها إسرائيل في القدس منذ سنة ١٩٦٧، وذلك في إطار مخطط لا يرمي إلى أقل من نزع أملاك الفلسطينيين وتحويلهم إلى أقلية عددية، وإنشاء حضور يهودي حصين، وزجّه زجّاً، وازدراعه ازدراعاً، ليقزّم كل ما في المدينة من آلاف الحقائق الأُخرى، أو يهمّشها تماماً. وثمة تقرير نشرته إيلين روث فلتشر في "الواشنطن بوست" مؤخراً (نيسان/أبريل ١٩٩٥) يشير بالتفصيل إلى انفلات البناء الإسرائيلي على جميع تلال القدس اللطيفة الانحدار، وفي وديانها التي كانت خضراء، ومحيطها الوادع. وفي مقابل الأسوار القديمة تنتصب فنادق ومكاتب شاهقة أراد لها العمدة الليكودي التعيس إيهود أولمرت[١٦] (الذي يكاد يثير في المرء الحنين إلى كوليك) أن تهيمن على ما كل هو عربي ومسلم، كما تقول فلتشر، فضلاً عن أنه وُضعت في عين كارم، "مسقط رأس يوحنا المعمدان، خطط لإقامة فندق مثير للجدل، ومشروع سياحي، وآخر لتوسيع طريق في سياق احتفال إسرائيل خلال الفترة ١٩٩٥ – ١٩٩٦ بمرور ٣٠٠٠ عام على اتخاذ الملك التوراتي داود المدينة عاصمة له." وتقول فلتشر إن الطرق، والمباني السكنية، ومجمّعات المحال التجارية الكبيرة، وما شابه، تزحف إلى كل مكان، حتى إن الكيلومترات الخمسة الفاصلة بين بيت لحم والقدس يجري محوها من الوجود.

ومن الجدير بالملاحظة أن عدداً من الإسرائيليين الأفراد راحوا يشيرون أخيراً إلى ما تنطوي عليه هذه الاستراتيجيا الفجّة من انعدام الإحساس، وقد قرأتُ في مكان ما أن العضو في الكنيست ياعيل دايان تُعِدُّ للظهور في لقاء مع فلسطينيين كي تعلن أن القدس عاصمة شعبين ودولتين (**لكنها لم تظهر**). وتورد إيلين فلتشر ما قالته إيلينور بارازخي "نائبة مدير كلية العمارة في جامعة تل أبيب وكبيرة مخططي القدس سابقاً، من أن ما يقوم به أولمرت من بناء هو أشبه بوضع شارب للموناليزا"؛ وبالمناسبة، "فقد استقالت بارازخي مؤخراً بعد خلاف مع أولمرت بشأن مسار تطور المدينة الحالي." ولا شك في أن هنالك إسرائيليين آخرين يتملكهم الجزع حيال خطف الأراضي المشين، وإجراءات البناء الشنيعة، والسيطرة القبيحة على كل شيء.

غير أن إسرائيل، بصورة عامة، تبدو وطيدة العزم لا يثنيها أي شيء، ويؤيدها ويشجعها أعضاء في الكونغرس الأميركي بدأوا حملة لنقل السفارة الأميركية من تل أبيب إلى القدس، خارقين بذلك السياسة الخارجية التي واظبت عليها أميركا منذ سنة ١٩٤٨؛[١٧] وهذا كله جزء من السُّعار الذي أصاب المسؤولين الأميركيين المنتخبين مع اقتراب موعد حملة ١٩٩٦ الانتخابية. صحيح طبعاً أن أغلبية حالات نزع الملكية في القدس تبدو متوقفة أخيراً بفضل تضافر الضغوط الداخلية والدولية، بعد أن بلغ عدد هذه الحالات ١٠٠ حالة عملياً في الأراضي المحتلة منذ توقيع "إعلان المبادئ" في أيلول/سبتمبر ١٩٩٣،[١٨] بيد أنه يجب ملاحظة أن هذه الإجراءات "لم تُعَلَّق" إلاّ بانتظار مزيد من الاستقصاء الوزاري، الأمر الذي يترك لإسرائيل خيار الاستيلاء على مزيد من الأرض حين تختلف

الأوضاع. كما نعلم أن المنظمات الصهيونية تستخدم الأردن كمكان لشراء مزيد من الأرض الفلسطينية في القدس. علاوة على هذا، فإن أي مقيم في القدس الشرقية يستطيع أن يخبركم أن ثمة تهديداً متواصلاً لفلسطينيي المدينة القديمة بهدم منازلهم، أو مصادرتها، أو احتلالها في أي لحظة.

أمّا الشيء الأبعد أثراً في هذا كله فليس فقط استخدام الولايات المتحدة حق النقض في مجلس الأمن لحماية سلوك إسرائيل المنحرف، إن لم نقل الإجرامي، الأمر الذي يجعل المجتمع الدولي يبدو عاجزاً عن قول أو فعل أي شيء، بل أيضاً كون العرب والمسلمين معاً، فضلاً عن الفلسطينيين أنفسهم، لا يعبّئون مواردهم الضخمة في مواجهة ما تفعله إسرائيل في القدس. فمثلاً، لماذا تمت المسارعة إلى إلغاء القمة العربية التي خُطِّط لها كردّ على المصادرات التي أعلنتها إسرائيل؟ ولماذا، على الرغم من الأدلة اللانهائية التي تثبت سوء نية إسرائيل، تواصل السلطة الفلسطينية تفاوضها المتخاذل معها، من دون أن تفعل أي شيء على الإطلاق محلياً أو دولياً لتعبئة الفلسطينيين ضد اعتداء إسرائيل المتواصل على القدس؟

للإجابة عن هذه الأسئلة يجب أن نسأل أولاً ما الذي يقف وراء ما نجده في "إعلان المبادئ" ذاته من فصل القدس عن الضفة الغربية وغزة وتركها، أو بالأحرى التخلي عنها، لإسرائيل منذ انطلاق المفاوضات، مع أنها سبق أن ضُمَّت بصورة غير شرعية، وسبق أن تعرضت لصنوف العدوان كافة؟ لا بد من أن الإجابة تكمن في حقيقتين ترتبطان معاً ارتباطاً وثيقاً، وتتمثل الأولى في أن إسرائيل، الأقوى والمدعومة حتى النهاية من الولايات المتحدة، أصرت على ذلك، واحتفظت لنفسها بحق أن تفعل ما تشاء سواء في القدس أو في أي مكان آخر، بينما تتمثل الثانية في اقتناع الفلسطينيين بأن ما من بديل آخر من تقديم هذا وسواه من التنازلات الكثيرة. ولقد أوضح برهان الدجاني نتائج ذلك كله في دراسة متأنية ودقيقة لاتفاق أوسلو. ومن المقاطع الجديرة بأن نوردها هنا مقطعٌ لا يشدد على ضعف القيادة الفلسطينية فحسب، بل على استسلامها الأخلاقي المسبق أيضاً:

نظراً إلى ميزان القوى، فإن لا سبيل أمام الفلسطينيين لتحقيق أي مكاسب في حمأة المفاوضات إلاّ بتقديم التنازلات (من ناحية إسرائيل، فإن كلُّ ما تقدّمه كتنازل أو تضحية، ترى، بالطبع، أنه يقتضي تعويضاً من الولايات المتحدة ودول المنطقة وبأموال المنطقة). والسؤال هو ما الذي بقي لدى الفلسطينيين كي يتنازلوا عنه؟ يمكنهم أن يقدّموا تنازلات تتعلق بحدود أرض سلطة الحكم الذاتي [وقد سبق أن فعلوا ذلك في القاهرة في ٤ أيار/مايو ١٩٩٥]، وأُخرى تتعلق بصلاحيات السلطات المتعددة [التي سبق أن نحتها لهم الإسرائيليون بعناية، ثم سلموهم إياها بعد أن أفهموهم أن لا شيء مما يفعله الفلسطينيون يجب أن يأتي مخالفاً للمصالح الإسرائيلية والأمن الإسرائيلي، وأنه إذا ما أتى كذلك، فإنه يمكن لإسرائيل أن تعاود التدخل]، وتنازلات ـ أكيدة ـ تتعلق بوضع القدس والشكل النهائي لما يُدعى الوضع الدائم. والحقيقة، أن هذا "الوضع الدائم" لن يتعدى ما يتبقى عند نهاية المرحلة الانتقالية، فكل ما يُقتطع ويجري التنازل عنه خلال المرحلة الانتقالية إنما سيؤخذ من الوضع النهائي.[١٩]

ثمّة فهم عميق للذهنية التي أنتجت مثل هذا الموقف المتخاذل الكارثي نجده قرب نهاية كتاب حنان عشراوي الصادر مؤخراً: "هذا الجانب للسلام" (This Side of Peace)،[٢٠] فحين عبّرت عشراوي عن شيء من الجزع حيال نص "إعلان المبادئ"، قال لها أبو مازن، مهندس الاتفاق، إن عليها ألاّ تقلق، وأضاف، متودداً: نوقّع الآن، ولاحقاً تستطيعين مساومتهم ومحاولة استرجاع الأشياء التي تخلينا عنها. وأنا أَعْجَبُ من أين أتى هذا الذكاء الخارق بأفكاره، أو انطباعاته ـ فهي نادراً ما كانت أكثر من انطباعات ـ عن الكيفية التي يعمل بها الإسرائيليون، والتي يوقّعون بها الاتفاقات،

ويقدمون التنازلات، وغير ذلك. ويُحْسِن الدجاني عندما يذكّرنا بأن بلداً سيداً مثل مصر احتاج إلى خمسة أعوام كي يستعيد كيلومتراً مربعاً واحداً هو مساحة طابا، على الرغم من حشده وزارة الخارجية، وخبرة دبلوماسية هائلة، فضلاً عن اهتمام إسرائيلي ضئيل بطابا. ولعله يجدر بنا أن نتذكر أيضاً أن السلطة الفلسطينية عادة ما تفاوض من دون استشارة حقوقيين، وبلا خبرة، مهما تكن، في حل الخلافات الدولية، ومن غير اقتناع فعلي بإمكان كسب أي شيء على الإطلاق، سوى ما يمكن لإسرائيل أن تتلطف بإلقائه. ولذلك، فإن مشكلة القدس في عملية السلام اليوم هي، إلى حد بعيد، مشكلة عجز القيادة الفلسطينية، وإهمالها، وتفريطها غير المقبول؛ تلك القيادة التي وافقت أولاً على أن تترك إسرائيل تفعل بالقدس ما تشاء، وثانياً، لم تصدر عنها أي علامة تشير إلى قدرتها على الإحاطة، فضلاً عن القيام بتلك المهمة الشاقة التي لا بد من القيام بها قبل أن يصبح خوض معركة القدس ممكناً حقاً.

وإذا ما كانت إسرائيل أخذت القدس من الفلسطينيين، وجردتهم منها، فما هي الخطوات التي يجب اتخاذها؟ وما هي القيم والمبادئ التي يتعين تأكيدها؟ والسُّبل التي تمكّن من استعادتها في المستقبل؟ وفي الحقيقة، فإن القدس، على الرغم من قداستها الباذخة وأهميتها، لا تختلف من حيث المبدأ عن بقية المناطق المحتلة، إذ إنه ليس لإسرائيل، تبعاً للقانون الدولي، أن تتصرف بها، أو تبني فيها، أو تستغلها وحدها من دون الفلسطينيين وسواهم. ولذلك نحن بحاجة منذ البداية إلى تحديد الغاية والمبدأ تحديداً واضحاً يهدينا سواء السبيل، وإذا ما كان ذلك يقتضي إعادة التفكير في اتفاق أوسلو، وعقده من جديد، فليكن، ذلك بأن إسرائيل أعادت تأويل هذا الاتفاق، أو بالأحرى لم تكف عن انتهاكه طوال الوقت. والمبدأ هو التالي: ثمة في القدس واقع ثقافي متعدد فلسطيني ـ إسلامي ـ مسيحي راسخ، ولن نحتمل أن تمحوه إسرائيل أو تغيّره. ودورنا كفلسطينيين، وكأطراف في السلام العادل بين إسرائيل والشعب الفلسطيني وكمؤمنين به، هو أن ندرج هذه الحقيقة في عملية السلام، بعد أن أُخرجت خارجها شيئاً فشيئاً خلال الأعوام الماضية. غير أن قول ذلك لا يكفي ـ كما يفعل السيد عرفات إذ يكرر هذا الدرس عن ظهر قلب مثل أطفال المدارس ـ ما لم يكن هذا القول جزءاً من استراتيجيا عامة للتفاوض **ونَيْل** السلام الذي نرغب فيه.

لا يكفي أن نتحدث عن القدس الشرقية على نحوٍ آليّ بصفتها عربية، ولا أعتقد مطلقاً من جهتي أن في مصلحتنا كشعب أن نطرح تقسيماً جديداً لمدينة ظلت منفصلة إثنياً على الرغم من طريقة إسرائيل في لصقها معاً على المستوى البلدي؛ وأحسب أن من الأفضل كثيراً أن نضرب مثالاً، ونقدّم بديلاً من الطرائق التي اعتمدتها إسرائيل، بطرح صورة للقدس كاملة، مُطابقة لخليطها المعقد من الديانات والتواريخ والثقافات، وأكثر صدقاً من تلك الصورة التي تبدو فيها القدس كشيء نودّ أن نقسمه إلى جزأين. لا شك في أن القدس الشرقية جزء من الضفة الغربية المحتلة، وهذا أمر يحتاج إلى أن يُطرح مرة بعد مرة، وأن يُعاد ربطه بالقضية الكاملة لتحرير الفلسطينيين من أعباء وقوعهم تحت الاحتلال الإسرائيلي. غير أن القدس لا تقتصر على هذا، بل هي ذلك المكان الواحد الذي يمكن، وللأسباب التي سبق أن عرضتها، أن يكون محل تعايش وتشارك بيننا وبين الإسرائيليين، الأمر الذي يجب أن نلحّ عليه، فنتكلم على القدس بصفتها مدينة ذات سيادة مشتركة، ورؤية مشتركة وتعاونية، نقيمها على أساس تقرير مصيرنا واستقلالنا كشعب وكمجتمع.

ولا شك في أن الحقائق ليست بهذه البساطة أو هذا النبل، فإسرائيل والولايات المتحدة تتقاسمان السيطرة على عملية السلام، ومنذ ثمانية وعشرين عاماً وإسرائيل توسّع مستعمراتها، وتغرس مستعمرات جديدة. والقدس جزء من هذه السياسة ذاتها، إلاّ إن الشعار الخبيث ـ تهويد القدس ـ وُضع في قيد العمل في المدينة وكذلك على الصعيد الدولي، وهذا، في رأيي، ما يجب مواجهته مباشرة،

بحملة معلومات منسقة ومخطّط لها جيداً تعرض الحقائق، وتلفت انتباه تلك الأعداد الهائلة من المهتمين بأمر القدس على نطاق العالم، وبسياسة ثابتة تعيد ربط استيلاء إسرائيل على الأراضي، وما تبنيه بصورة غير شرعية من أبنية، وما شابه ذلك من أفعال، بمفاوضات السلام الجارية. لقد ضاع قدر هائل من الوقت، وإسرائيل بدأت تحاول تغيير طابع القدس منذ لحظة دخولها المدينة، ويجب وضع سجلّها المخجل أمام العرب والمسلمين والمسيحيين الذين لهم مصلحة في هذا الأمر. وعلينا، قبل أي شيء، أن ندحض الزعم الزائف أن القدس كانت ولا تزال مدينة يهودية في جوهرها، فهذا مخالف للحقائق بكل بساطة، لكن الحقائق، كما نعلم جميعاً، لا تتكلم من تلقاء ذاتها، بل يجب الإفصاح عنها، ونشرها، وتكرارها، وتداولها من جديد.

ولا يقتصر أمر السلطة الفلسطينية الحالية على كونها عاجزة تماماً عن فعل هذا، بل يتعداه إلى عدم قدرتها على فهم معنى هذه الأفكار بعد أن غدت سجينة نظام الاحتلال الإسرائيلي، إن لم تكن أيضاً منفّذ مشيئته المطيع. وأنا أعلم أن هناك كثيرين ممن يعتقدون أنني إذ أقول هذا إنما أقسو من دون ضرورة، وأبتعد عن الواقعية، وأتخذ موقفاً متصلباً وما إلى ذلك، غير أنني لم أرَ ما يقنعني بأن السيد عرفات وحلقته الضيقة التي تدير الآن كل شيء منفردة وبصورة غير ديموقراطية يمكن أن يفعلا أي شيء سوى ما يفعلانه الآن، من توفير الأمن لإسرائيل، وترك المستعمرات وشأنها، ثم التهافت هنا وهناك بحثاً عن المال من أجل التطوير. ولديّ قناعة راسخة بأن إسرائيل والولايات المتحدة أخذتا في حسبانهما عجز الرجل وانعدام أهليته المزمنة، وراحتا تعتمدان عليه في القيام بما كان يقوم به على الدوام، وفي الخروج بالنتائج المختلطة المريعة ذاتها، وهذا كلام ملطّف طبعاً. فقد أُقصيت القدس قصداً عن مناقشات المرحلة الانتقالية (interim phase)، ونعلم الآن بلا أدنى شك أن إسرائيل أرادت مُتَنفَّساً (منحه إياها الفلسطينيون أنفسهم) كي تواصل خططها الاستيطانية في جميع أرجاء الأراضي المحتلة والقدس. لقد وقع عرفات في الفخ: كلما أراد أن يعطيه الإسرائيليون قدراً قليلاً آخر من الفسحة، في مسألة الانتخابات مثلاً، تخلى هو عن قدر قليل في غير مكان. ففي كانون الثاني/يناير الماضي [١٩٩٥]، مثلاً، كان يحاول إقناع رابين بأنه قادر على ضبط "حماس" والجهاد الإسلامي، وقد التقيا لهذا الغرض في معبر إيرز خارج غزة.

ولذلك أود القول صراحة إن على فلسطينيي الشتات، الذين يشكلون الآن أغلبية الفلسطينيين في العالم، أن يأخذوا زمام المبادرة فيما يتعلق بالقدس وسواها من الأراضي المحتلة. ففي الشتات ثمة قدر كبير من المعارضة لما يجري الآن باسم الاستقلال وعملية السلام، على الرغم من ضعف التنسيق بين هذه المعارضة وضعف تصريفها المنتِج في أنشطة مفيدة، وعلى الرغم من أنه لم تُشَكَّل إلى الآن أي جماعة أو رابطة يكمن مبرر وجودها في عكس مسار التنازلات والضياع الكارثي الذي أنزلته عملية السلام الحالية بالفلسطينيين جميعاً كشعب.(٢١)

أودّ ألاّ أُفْهَم خطأً هنا. فأنا لست ضد السلام، وقد دافعتُ عنه وعن المصالحة الفعلية بين الفلسطينيين والإسرائيليين طوال أكثر من ٢٠ عاماً، لكني أعتقد أن السلام الفعلي لا يمكن أن يقوم إلاّ بين أنداد، بين شعبين يقرران معاً وبوعي ودراية أن يتقاسما فيما بينهما الأرض على نحو لائق وإنساني. واعتقادي هو أن إسرائيل استخدمت عملية السلام كمهرب فراحت تسيطر على الأرض كما لو أنها مالكها الأوحد، وأن ما يعبّر عن رؤيتها المستقبلية أتمّ تعبير هو ما تحاول أن تفرضه من "فصل" بانتوستاني وإقامة كانتونات عبر خطّتها المسماة قوس قزح، على ما تعتقد أنه عرق من البشر أدنى منها. أمّا الفلسطينيون فقد اعترفوا بإسرائيل دولة سيدة جديرة بالسلام والأمن، وأفرطوا في إظهار مشيئتهم هذه إلى "حد الإملال"، من دون أن تقوم إسرائيل بما يقابل ذلك. فهل يجب أن يظل الموقف

الفلسطيني بالضرورة موقف الطرف المهزوم الذي يقتصر دوره على التسليم وقبول إملاءات القوي؟

لا يسعني قبول مثل هذا المنطق. ولا بد، في اعتقادي، من أن نتخذ في عقولنا تلك الخطوة الأولى بالغة الأهمية، فنقول إن أهدافنا قابلة للتحقق ويمكن، بل يجب، العمل من أجلها. والخيار الذي تقدّمه لنا إسرائيل والولايات المتحدة الآن، ويطيعهما فيه المجتمع الدولي، ليس هو بالخيار الوحيد، فإسرائيل لا تنفك تخرق كل يوم القرارين ٢٤٢ و٣٣٨، وهما الأساس المفترض للسلام بين العرب والإسرائيليين، أفلا يمكن التذكير بهما ثانية؟ ثم إننا بحاجة إلى تقويم ما لدينا تقويماً صائباً ومعقولاً، فهو لا يقتصر على ١٩,٠٠٠ شرطي يخدمون عرفات في غزة وأريحا، بل كما قلتُ، هناك قسم كبير من الفلسطينيين في الشتات، وهذا القسم هو، في المقام الأول، مَن جاء بمنظمة التحرير، ومَن جاء بكثير مما يملكه الفلسطينيون اليوم، مادياً وأخلاقياً. فنحن نشكل مورداً غير حكومي هائلاً، وعلى هذا المورد أن يلتفت أخيراً إلى الفكرة التي فحواها أن الأراضي المحتلة هي ذلك الجزء من فلسطين الذي هو لنا بحق، والذي يجب أن نعمل من أجله.

أعود إلى مسألة المعلومات. فما لم يُعَد طرح القدس ويُعَد تقديمها كعاصمة تُدار بصورة مشتركة، وليس كعاصمة يهودية حصرية، فإنها ستظل رهينة خطط إسرائيل العدوانية. لماذا مرت خطط الاحتفال بمرور ٣٠٠٠ سنة على القدس كعاصمة يهودية من دون أي ردود منظمة وجدية من جانب الفلسطينيين وسواهم، ممّن تُعَدّ القدس عاصمة لهم أيضاً، ولا سيما أن الإشارة إلى ٣٠٠٠ سنة متصلة من السيادة اليهودية، أو المطالبة بالحق اليهودي، لا أساس لها في الواقع التاريخي، وهي إسقاط دُلِّس على عقول افتُرِض أنها جاهلة وسهلة الخداع. أمّا مطالبتنا بحقوقنا، والتي لا تقل أهمية ـ بل ربما تزيد ـ فيجب أن تُسمَع، ويجب تدبّر استراتيجيا فاعلة خارج فلسطين حيث يُعتَدّ بها أشد الاعتداد، وهذا شيء كثيراً ما أساء فهمه القادة الفلسطينيون ـ لأسباب أجدها غامضة تماماً ـ وخصوصاً في أوقات مثل هذه، حين تعتمد إسرائيل بقوة على افتراض غياب الأصوات والتمثيلات المضادة والاستراتيجيات الفلسطينية. إن لدينا دائرة إسلامية وعربية هائلة، وأُخرى غربية، ومسيحية، وثمة دوائر أُخرى أيضاً، يجب طرقها ومقاربتها على نحو جدي.

مثل هذه الاستراتيجيا لا بد من أن يشتمل على دعم مقاومة الفلسطينيين داخل القدس، فعلى مدى أعوام، حاول فلسطينيون أفراد الوقوف في وجه محاولات إسرائيل الاستيلاء على أراضيهم ومنازلهم، ومنذ عشرة أعوام تأسست، بمساعدة فلسطينية خارجية، لجنة لحماية المنازل داخل المدينة القديمة، وقد اشتمل ذلك على دعاوى قضائية، وتعليم النساء وتدريبهن، وإقامة نظام إنذار مبكر ضد غارات المستوطنين. ولا أعلم ما بلغته هذه الجهود اليوم، أو ما إذا كانت متواصلة، لكني أحس بحراجة الخطر لما يمارَس من مصادرة كل إنش مربع من الحياة والأملاك الفلسطينية في القدس المتروبوليتانية، الأمر الذي يجعلها الآن جبهة النضال من أجل تقرير المصير الفلسطيني، فيفرض إعانتها بالمال، وإثارة قضيتها بقوة، وتنظيم حملات **جماعية** وسخيّة من أجلها.

ويبقى قول الحقيقة الشيء الذي لا غنى عنه في هذا كله. فلماذا نصمت حين تقيم المغرب، التي تترأس لجنة القدس في جامعة الدول العربية، سلاماً مع إسرائيل؟ ولماذا نقبل أن تلغي جامعة الدول العربية، التي تقول أنها تضع نفسها على الخط الأمامي دفاعاً عن فلسطين عامة، وعن القدس خاصة، ما كان يمكن أن يشكل قمة حاسمة، لا لشيء إلاّ لأن إسرائيل والولايات المتحدة أرادتا إلغاء ذلك الاجتماع؟ إن إسرائيل والولايات المتحدة كلتيهما تراوغان الفلسطينيين والعرب وتستغلان ضعفهم بغية مواصلة الحصول على ما تريدانه في الشرق الأوسط. أفليس من طريقة صادقة وواضحة للقول إن ذلك لم يعد محتملاً؟

كما ترون، لدي من الأسئلة ما يزيد على الأجوبة، ذلك بأن الخروج بخطة للتعامل مع قضية القدس

هو مهمة الدبلوماسيين والاستراتيجيين. غير أنه يبقى عليّ أن أعود ثانية إلى مسألة الجهل، أو المعرفة المجتزأة، والتي استطاعت إسرائيل أن تتلاعب بها وتستغلها لمصلحتها، كما استغلت لمصلحتها كل تغيّر في النظام الدولي، من الحرب الباردة إلى ما بعد انتهاء تلك الحرب. فسياسة العرب فيما يتعلق بالمعلومات، والتوصل إلى حقيقة القضية الفلسطينية والعربية والإسلامية المتعلقة بالقدس، هي دون المستوى السوي إلى درجة تبرر للمرء أن يتساءل إن كان هناك عقل عربي جماعي، أو يمكن أن يكون. ومن المفيد، في اعتقادي، أن نلاحظ أن الأمر لا يقتصر على أننا لم نأخذ على محمل الجدّ التأثير الهائل الذي يتضمنه تزويد العقول والقلوب بالحقائق والأرقام، وبالمعلومات التي تقف في وجه ضروب التزييف الخبيثة التي تمارسها إسرائيل بطريقتها المجتزأة والقصيرة النظر حيال الفلسطينيين والقدس، بل يتعداه إلى أننا كفينا أنفسنا عبء معرفة واقعنا، وحقيقة سياسات إسرائيل.

لن أحاول أن أفسر لماذا لم يُعلَن أو يوضع خلال ربع القرن الذي ضمّت فيه إسرائيل القدس بصورة غير شرعية وحاولت أن تغيّر الحقائق فيها، أي مشروع فلسطيني واحد جماعي وقابل للتنفيذ يقاوم تلك الإجراءات. ولا أعلم لماذا قررت القيادة الفلسطينية والعربية، بعد أعوام وأعوام من العدوان الإسرائيلي ـ الصهيوني المتواصل على المصالح الفلسطينية، أن ذلك كله لا أهمية له البتة في حقيقة الأمر، ما دام جدول الأعمال الآن يدور حول السلام، وإن يكن سلاماً بالشروط الإسرائيلية والأميركية. لماذا يجب أن ننسى تاريخ تضحياتنا؟ لماذا يجب أن نلتزم الصمت حيال التعويضات وإعادة الحقوق في المفاوضات التي تطلب منا في الحقيقة أن نتخلى عن هويتنا، فقط كي نلبي ما يفرضه الهاجس الأمني الإسرائيلي من مطالب مصابة بجنون الارتياب؟ حسنٌ، دعونا نضع هذه الأمور كلها جانباً ونركّز بدلاً من ذلك على عامل واحد حاسم سيؤدي دوراً رئيسياً في تقرير مستقبل عملية السلام، ومستقبل القدس، وأقصد الدور المتمثل في تفسير الأفعال الإسرائيلية التي تبقى، في رأيي، مدفوعة بضرورة أيديولوجية شديدة التركيز. وأنا مدين كثيراً في قناعتي هذه لعمل البروفسور إسرائيل شاحاك وأعمال باحثين أصغر مثل بنيامين بيت هَلاحمي.

إنني أعارض تلك الفكرة التي دلَّسها علينا من يُدعون البراغماتيين والواقعيين، وفحواها أنه يجب أن نتعامل مع الوقائع فقط؛ الوقائع التي تُعَرَّف بأنها تلك التي تفرض نفسها كـ "حقائق" على الأرض، فهذا تعريف للواقع ضيق وغير ملائم، ذلك بأن الواقع، بعكس ذلك، يشتمل على النيات، وعلى الأيديولوجيات وسجل الأداء والممارسة السابقين. وبحسب طريقتي في التفكير، فإن ثمة أدلة لا سبيل إلى دحضها على أن خطة "قوس قزح" ترمي إلى انسحاب إسرائيل من الضفة الغربية على مراحل، هنا وهناك، لكن من دون أن تتخلى عن سيطرتها على الأراضي المحتلة، وهذا، طبعاً، يتناقض مع "إعلان المبادئ"، لكنه ليس الانتهاك الوحيد بين الانتهاكات التي لم يسبق أن حوسبت إسرائيل قط على أي منها. والأسباب التي تقف وراء سياسة رابين العمياء العجيبة ـ التي تضمن العداء الفلسطيني لا لإسرائيل فحسب، بل لعملية السلام أيضاً ـ هي أسباب أيديولوجية، كما رأى شاحاك مؤخراً، ذلك بأن رابين وأنصاره على امتداد الطيف السياسي يعتقدون أن أرض إسرائيل أمانة أبدية في عنق إسرائيل للشعب اليهودي. وفي جوهر ذلك شيء تعلمته عن إسرائيل على مر أعوام خلت، ألا وهو التمييز الصارم بين اليهود وغير اليهود. فكثير من ضروب الشواذ الخاصة بإسرائيل وغير الشائعة لدى سواها، تنبع من الفكرة التالية: إن إسرائيل ليست دولة لمواطنيها بل للشعب اليهودي بأسره، إضافة إلى التمييز القانوني ضد جميع الفلسطينيين (بمن فيهم أولئك الذين هم مواطنون إسرائيليون) بصفتهم شعباً أدنى، وأقل قيمة، وغير ذلك. وما يرمي إليه رابين وبيرس، بغض النظر عمّا يقولانه في الخارج، هو مواصلة اتباع سياسة تجاه الأراضي المحتلة

تعطي الفلسطينيين الاستقلال، لكنها لا تعطيه للأرض مطلقاً. وما تعنيه إعادة الانتشار هو ترك المدن، لكن مع زيادة عدد الطرق الجانبية التي تربط المستعمرات بعضها ببعض، وتُبقي على الأرض؛ إنها تعني الانسحاب من مكان ما، كي تتمكن في مكان آخر من السيطرة من الخارج على ما يسيطر عليه نظام الاحتلال الإسرائيلي الآن من داخل مدن مثل رام الله وجنين. وبالاختصار، فإنها تعني عدم التخلي مطلقاً عن فكرة الفصل العنصري التي فحواها أن يعيش اليهود وغير اليهود وجودين منفصلين، بحيث يحظى اليهود بالسيطرة والموقع المتميز على الدوام، في حين يُحشر الفلسطينيون في معازل ضيقة مطوقة بالطرق والمستعمرات اليهودية.

إذا ما أبقيتم هذا في أذهانكم، فإنكم ستلاحظون أن عبقرية "إعلان المبادئ"، وأي وثيقة تفاوضية تالية أو جارية، إنما تكمن في حجب ذلك المكوِّن الدائم العجيب من مكونات الأيديولوجيا الصهيونية عن النقاش. والأنكى من ذلك أن القيادة الفلسطينية أذعنت لهذا الأمر، كما أذعنت لجميع مصادرات الأرض التي حدثت منذ توقيع اتفاق أوسلو. وهاتان النظرتان إلى الواقع، المستحيلتان وغير الواقعيتين، تلاقتا في عملية السلام، وكانت النتيجة طبعاً، أن تدهور وضع الفلسطينيين المقيمين في الضفة الغربية وغزة، في حين حققت الأفكار والاستراتيجيات التي سعت لها إسرائيل فوزاً خادعاً ومضللاً. غير أن هذه أمور قصيرة الأمد، ومن غير المحتمل أن تظل على هذه الحال طويلاً. فالفلسطينيون في حالة من التشوش واليأس بين سندان نزوات قائدهم الدكتاتورية ومطرقة سياسات الاحتلال التي لا ترحم، فضلاً عن الإذلال الذي تُبقي إسرائيل من خلاله سيطرتها على حياتهم وأرضهم.

أمّا فلسطينيو الشتات فهم، نسبياً، خارج هذه الحلقة الضيقة المريعة. صحيح أن قيادتهم تخلّت عنهم في أماكن مثل لبنان وسورية والأردن، لكنهم، بصورة عامة ـ وكما قلتُ من قبل ـ جماعة تمتلك قدرات لا يستهان بها، ولا يجوز تجاهلها، وما كان يمكن أن تصدر عن سواها مبادرة مؤتمر عن القدس. وليس في قدرتنا، طبعاً، أن نعود ونستولي على الأرض ببساطة، لكن في إمكاننا أن نقوم بكل أنواع التدخل ونخلق جميع صنوف المبادرات خارج السبل البالية والأماكن المطروقة. فالقدس هي قطب رحى جهودنا جميعاً، نظراً إلى الموقع المركزي الذي تحتله في الأرض ذاتها، وفي الصراع الأيديولوجي أيضاً. وأنا أعارض تركها للمرحلة الأخيرة في المفاوضات لمجرد أنها القضية الأصعب حلاً، بحسب القول الشائع المبتذل. والقدس، بين أشياء أُخرى، لها فضيلة إثارة الفارق بقوة بين تصوّر للتاريخ والمجتمع أيديولوجي وضيق وإقصائي، وبين تصوّر أو رؤية واسعة، وجامعة، ومحرِّرة نحتاج إلى أن نصوغها ونعمل من أجلها، والقدس أيضاً هي المكان الذي صبّ فيه الإسرائيليون معظم جهودهم العنيدة التي لا سبيل للتسوية معها.

ولستُ أرى كيف يمكن القيام بأي شيء لتغيير إجراءات إسرائيل في القدس أو وقفها أو التأثير فيها بعض الشيء من دون أن نولي اهتمامنا الإطار المعلوماتي ـ الأيديولوجي الذي أقامته إسرائيل حول المدينة، ذلك بأن هذا الإطار المفهومي المتعلق بالقدس هو المكان الذي تبدو فيه إسرائيل أشدّ ما تكون ضعفاً أمام سجال خصومها، وتعبئتهم المعلوماتية والفكرية والأخلاقية (وأحسب أن هذا هو السبب الأساسي وراء بقاء كثير من المشاركين الإسرائيليين بعيداً عن هذا المؤتمر). ثمة تاريخ للقدس انتقائي إلى أبعد حدّ يجب التنقيب فيه وإقحامه في السجال الذي تهيمن عليه إسرائيل الآن، وهناك أيضاً مجموعة هائلة من المصالح الأُخرى غير اليهودية يتعين إيضاحها، وثمة، بصورة خاصة، خريطة صحيحة أكثر يجب رسمها وشرحها ونشرها. أمّا القبول الضمني أو الصمت في وجه تأكيدات لا يجري الطعن في صحتها فيجب تبديده وحلّه، وهذا يعني بصراحة تقديم رؤية فلسطينية إلى السلام أشد وضوحاً، وأكثر مبدئية، وفي الوقت ذاته انتقاد أسس المشاركة الفلسطينية في المفاوضات ومجرى هذه المشاركة انتقاداً صارماً.

وليست هذه بالنسبة إليّ استراتيجيا دونكيخوتية أو غير واقعية إذ يوجد أصلاً، قدر كبير من الاستعداد لدى الأوروبيين والأميركيين وبعض اليهود وآخرين، على الرغم من تواريه الجزئي عن الأنظار، للاهتمام بمجرى بديل أقل كراهة، ويمكن من خلاله التوصل إلى السلام الفعلي.

وفي الواقع، فإن كثيرين من العرب في مصر، والأردن، وسورية، وشمال إفريقيا، والخليج، وغير ذلك، ليسوا مستعدين للتطبيع مع إسرائيل أو إقامة علاقات حميمية معها، على الرغم مما يقوله أولئك المستبدون الذين يديرون الأمور على نحو غامض بعض الشيء في عالم عربي متكلس سياسياً. ومن الواضح أن هنالك خشية من إثارة (أو حتى تحمّل) نقاش بشأن الأيديولوجيا، لأن ذلك ربما يتحول إلى انتقاد سياسات الحكومات العربية تجاه حياة مواطنيها، ورعاياها، وحقوق الإنسان. غير أن مثل هذه الاعتبارات لا تثني، ولا يجب أن تثني، في رأيي، عن حملة فعلية من أجل القدس.

ولعل اللحظة تقترب أخيراً كي يبدأ العالم العربي بتحرير نفسه من حياة بائسة وفقيرة وغير ديمقراطية فرضها عليه قادته، وقد يكون تنظيم حملة من أجل القدس من النوع الذي تكلمت عليه، جزءاً من تلك السيرورة، فهذه الحملة، بلا شك، ترياق قوي للمسار المعوج وغير الحكيم الذي يتخذه الآن كل من العرب والإسرائيليين والأميركيين، تحت ألوية عملية السلام الممزقة. ولستُ أرى أن تلك العملية التي يتم مدحها والدفاع عنها بإفراط، تفضي إلى ذلك النوع من السلام الذي يمكن أن يعيش في ظله الناس، في معظمهم، ما شاؤوا من الوقت، وهذا ما تثبته التوترات، واختلالات التوازن، والاقتلاعات الناجمة عن التقدّم في تنفيذ ما وضعته إسرائيل من خطط للقدس، ذلك بأن القدس ليست الاستثناء بل القاعدة الفعلية لما تمليه الضرورة الأيديولوجية. ولعل القدس، بآلاف المقيمين الجدد فيها من اليهود، وعربها المقتلعين، وأمكنتها المصادرة بصورة غير شرعية، قد ضاعت أصلاً، وفي هذه الحالة، لن يكون السلام في متناول هذا الجيل، وهذا ما يجب أن يُفهَم جيداً ويُعمَل عليه بإصرار وذكاء. وفي المقابل، فإن الوقت ليس متأخراً مطلقاً لاستجماع إرادة سياسية حيوية وقادرة تريد أن تهبّ إلى العمل، وعندها فقط، يمكن أن يقوم سلام أفضل، مع أنه قد لا يُقدَّر لنا أبداً أن نراه بأعيننا. ■

المصادر

(١) هو توماس بنيامين ديفي الذي كان نائب رئيس جامعة كيب تاون الإداري أو مديرها، والذي اتخذ موقفاً في خمسينيات القرن العشرين ضد طلب الحزب الوطني أن يكون قبول الطلاب في الجامعة على أساس العرق. وقد كرّست له الجامعة محاضرة تذكارية سنوية تدور حول الحرية الأكاديمية احتفاء بهذا الموقف. (التحرير)

(٢) وولتر سيسولو (١٩١٢ – ٢٠٠٣) مناضل ضد الأبارتهايد، وقيادي بارز في المؤتمر الوطني الإفريقي. اعتُقل مرات عدة، وخضع للإقامة الجبرية، وتخفى، وسافر إلى الخارج حيث زار عدة بلاد بينها إسرائيل في سنة ١٩٥٣، إلى أن اعتُقل ٢٦ عاماً متواصلة، قبل أن يُفرج عنه في سنة ١٩٨٩، ويُنتخب نائباً لرئيس المؤتمر الوطني الإفريقي في سنة ١٩٩١. (التحرير)

(٣) تيدي كوليك، أحد أبرز شخصيات حزب العمل الإسرائيلي. ترأس بلدية القدس على مدى ٣٠ عاماً (من سنة ١٩٦٥ إلى سنة ١٩٩٣ حين حلّ مكانه إيهود أولمرت). ولد في النمسا في سنة ١٩١١، وهاجر إلى فلسطين في سنة ١٩٣٥، وتوفي في سنة ٢٠٠٧. (التحرير)

وكتابه المذكور أعلاه هو:

For Jerusalem: A Life (New York: Random House, 1978).

(٤) يلاحظ أن ميرون بنفنيستي، نائب كوليك خلال الفترة ١٩٧١ – ١٩٧٨، كتب عدة مؤلفات ينتقد فيها رئيس البلدية بشدة، ويكشف عن زيف "ليبراليته". انظر:

Meron Benvenisti, *"City of Stone: The Hidden History of Jerusalem"*, translated by Maxime Kaufman Nunn (Berkeley, California: University of California Press, 1996); Meron Benvenisti, ed., *"Jerusalem: The Torn City"* (Minneapolis: University of Minnesota Press, 1976). (التحرير)

(٥) تعبير سكّته الصحف الإسرائيلية في صيف سنة ١٩٨٧ في تفاعل مع سلسلة من البرامج المناهضة للعرب في إسرائيل. وبحسب البروفسور إسرائيل شاحاك، فإن الصحافة العبرية في ذلك الوقت اخترعت، أو أعادت اختراع تعبير ألماني يعني "نظيفة من العرب"، على غرار التعبير الألماني "نظيفة من اليهود" الذي كان يستخدمه النازيون. وقد تبنى منتقدو السياسة الإسرائيلية هذا التعبير كتعبير هجائي. (التحرير)

(٦) المستوطنون الأوروبيون في جنوب إفريقيا. (التحرير)

(٧) انظر: Benny Morris, "Falsifying the Record: A Fresh Look at Zionist Documentation of 1948", *Journal of Palestine Studies*, vol. xxiv, no. 3 (Spring 1995), pp. 44-62.

(٨) تجدر الإشارة إلى أنه منذ كتابة هذه الورقة صدرت مؤلفات عديدة قيّمة تداركت كثيراً من الإهمال التاريخي والسياسي الذي شكا منه إدوارد سعيد، ونخص بالذكر منها، على سبيل المثال: سليم تماري، "القدس ١٩٤٨: الأحياء العربية ومصيرها في حرب ١٩٤٨"، ترجمة أحمد خليفة ووسام عبد الله وخليل نصار (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية؛ القدس: بديل، المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين، ٢٠٠٢)؛ محسن محمد صالح (تحرير)، "دراسات في التراث الثقافي لمدينة القدس" (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ٢٠١٠)؛ فصلية الـ *Jerusalem Quarterly* التي يصدرها Institute of Jerusalem Studies، وقد صدر منها ٤٣ عدداً؛ فصلية "حوليات" التي تصدرها مؤسسة الدراسات المقدسية ـ رام الله، وقد صدر منها ١٠ أعداد. (التحرير)

(٩) كانت مساحة بلدية القدس تحت الحكم الأردني ٦,٥ كم٢ تقريباً بما في ذلك البلدة القديمة (أقل من ١ كم٢). وبعد قيام إسرائيل بتوسيع حدود البلدية بعد حرب ١٩٦٧، أصبحت "القدس الشرقية" تشمل اليوم ٧٢ كم٢ من أراض وقرى أصلها من الضفة الغربية. (التحرير)

(١٠) قُدِّر عدد السكان العرب في القدس الشرقية (ضمن حدود البلدية الموسعة) في سنة ٢٠١٠ بنحو ٣٠٠,٠٠٠ نسمة، في حين قُدِّر عدد المستوطنين اليهود في السنة نفسها بـ ٢٠٠,٠٠٠ مستوطن. (التحرير)

(١١) هذه التفصيلات مستمدة من: Martha Wenger, "Jerusalem, A Primer", *MERIP* (May/June 1993).

(١٢) ما لاحظه إدوارد سعيد وخشي منه، من توسيع وتكثيف للاستيطان، وتهويد عمراني وبشري وثقافي ورمزي، للمدينة، ومن اضطهاد للفلسطينيين وتضييق عليهم بشتى الوسائل والذرائع لدفعهم إلى مغادرتها، أمور كلها تواصلت بشكل حثيث ومكثف منذ أن كتب إدوارد سعيد ورقته. ومن أخطر ما قام به الاحتلال الإسرائيلي وأشده وطأة على حياة سكان القدس العرب ومستقبلهم، كان بناء جدار عَزَل المدينة عن باقي الضفة، ومزّق التواصل السكاني العربي داخلها، وفصل أكثر من ١٥٤,٠٠٠ مقدسي عن مدينتهم ومصادر رزقهم، بالإضافة إلى مصادرة أكثر من ١٦٣ كم٢ من أراضيهم. فالقدس اليوم بمساحتها الجديدة داخل الجدار ـ والبالغة بشطريها الشرقي والغربي ٢٨٩ كم٢ ـ فيها ٦٩ مستعمرة تسيطر على مساحة تقدّر بـ١٦٣ كم٢، ويسكنها ٢٧٠,٠٠٠ مستوطن. (التحرير)

(١٣) تجدر الإشارة إلى أن إسرائيل حتى نهاية سنة ٢٠١٠، لم تعلن رسمياً تبنّي خطة "القدس المتروبوليتانية"، ولم يتم رسمياً تعديل حدود البلدية الموسعة كما ورد في الهامش رقم ١٢ أعلاه، مع أن كل الدلائل تشير إلى أن ما يجري على الأرض إنما يتم وفقاً لهذه الخطة التي ترمي إلى إيجاد وقائع تكفل ضم المساحة التي تشملها إلى إسرائيل في نهاية المطاف. (التحرير)

(١٤) تجدر الملاحظة أن فيصل الحسيني شارك في مفاوضات واشنطن خلال سنة ١٩٩٣ ضمن الوفد الأردني كممثل عن القدس، كما أن الناخبين الفلسطينيين المقدسيين شاركوا في انتخابات المجلس التشريعي سنتَي ١٩٩٦ و٢٠٠٦، من خلال التصويت في صناديق تشبه صناديق البريد. (التحرير)

(١٥) لعل الكلمة التي ألقاها وليد الخالدي في قاعة مجلس الوصاية بمقر الأمم المتحدة في نيويورك بمناسبة يوم التضامن مع الشعب الفلسطيني في ٢٠٠٩/١١/٣٠، والتي تحدث فيها عمّا في القدس وحاضرها وما يجب أن يكون عليه مستقبلها، تحقق شيئاً، مهما يكن مبلغه، مما كان يصبو إليه إدوارد سعيد. وقد نُشرت ترجمة معتمدة من المؤلف لهذه الكلمة عنوانها: "القدس مفتاح السلام في الشرق الأوسط" في: "مجلة الدراسات الفلسطينية"، العدد ٨٢ (ربيع ٢٠١٠)، ص ٥ – ١١. (التحرير)

(١٦) تجدر الإشارة إلى أنه أصبح فيما بعد رئيساً للحكومة، ورئيس حزب كاديما المحسوب على تيار الوسط. (التحرير)

(١٧) لمزيد من التفصيلات بشأن نقل السفارة الأميركية إلى القدس، انظر: وليد الخالدي، "ملكية موقع السفارة الأميركية في القدس"، "مجلة الدراسات الفلسطينية"، العدد ٤٣ (صيف ٢٠٠٠)، ص ٩ – ٣٧. (التحرير)

(١٨) المقصود هو "إعلان المبادئ بشأن ترتيبات الحكم الذاتي"، أي اتفاق أوسلو. (التحرير)

(١٩) Burhan Dajani, "The September 1993 Israeli-PLO Documents: A Textual Analysis", *Journal of Palestine Studies*, vol. xxiii, no. 3 (Spring 1994), p. 17.

(٢٠) Hanan Ashrawi, *"This side of Peace"* (New York: Simon and Schuster, 1995). (التحرير)

(٢١) تجدر الإشارة إلى أنه يوجد حالياً عدد كبير من الجمعيات والروابط التي نشأت في البلاد العربية وخارجها، وخصوصاً في العقد الأخير، تحت مسميات متعددة، من أجل العمل على توعية الشعب الفلسطيني ودعوته إلى التمسك بحقوقه الثابتة، وتعبئته ضد التنازلات التي تقوم بها السلطة الفلسطينية والقيادة الحالية لمنظمة التحرير الفلسطينية تجاه إسرائيل. (التحرير)

صدر حديثاً عن مؤسسة الدراسات الفلسطينية

قول يا طير

حكايات للأطفال من التراث الشعبي الفلسطيني

جمع وإعداد

شريف كناعنه وإبراهيم مهوّي

١٢٦ صفحة   ٢٠ دولاراً